تموز 2020

عمليّة العَودة إلى قضاء البعّاج، نينوى[1]

ملاحظات عامّة

يقع قضاء البعاج على بعد 150 كم تقريباً إلى الغرب من الموصل. ويعيش في القضاء 38.112 عائداً، معظمهم في مركز البعّاج. ويُعّد تدمير المساكن ونقص الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش وانعدام الأمن من العقبات الرئيسية التي تحول دون العودة. فضلاً عن ذلك، يقع القضاء على الحدود العراقية السورية، مما يؤكد أهمية الأمن في هذه المنطقة. كما يواجه القضاء أيضاً علاقات متوترّة مع سكان قضاء سنجار المجاور، الذين اتهموا العديد من أهالي البعّاج بالانضمام إلى تنظيم داعش والمشاركة في الهجوم على سنجار في آب 2014. وتفيد التقارير أن عدة آلاف من النازحين من قضاء البعّاج لا يزال في حالة نزوح، وأنّ بعضهم نازحين داخل مركز القضاء، جاؤوا من قرى مختلفة تابعة للقضاء.[2] كما يسكن العديد منهم في مخيمات

قَبل العودة

النازحين وخارجها في أجزاء أخرى من محافظة نينوى. وهذا التقرير، يصف الاجراءات التي يخضع لها النازحون الراغبون بالعودة إلى البعّاج.

- **النازحون خارج المخيمات**

يجب على النازحين الحصول على موافقة أمنية قبل الذهاب إلى منطقة الأصل. ويجب على ممثل الأسرة النازحة مراجعة قائممقامية قضاء البعّاج أولاً للحصول على استمارة العودة التي يجب ملؤها وتوقيعها من قبل ثلاث جهات في منطقة الأصل، هي: المختار، والاستخبارات والقائممقامية.

حسب إجراءات الحكومة العراقية، يجب حضور شاهدين في مكتب المختار لتصديق معلومات النازح قبل توقيع الاستمارة. وبعد توقيع المختار، يجب على النازح مراجعة مكتب الاستخبارات، باعتباره الجهة المسؤولة عن إصدار الموافقة الأمنية للنازحين في المنطقة. هناك مكتب استخبارات واحد فقط في مركز قضاء البعّاج، يتولّى تدقيق أسماء النازحين في قاعدة بيانات الحاسبة الإلكترونية. وإذا كان سجّل النازح أو الأسرة سليماً (لا يوجد اشتباه بالانتماء لتنظيم داعش أو أفعال إجرامية أو قضايا قانونية أو قضائية أخرى) توافق الاستخبارات على الطلب وتقوم بتوقيع الاستمارة. ثم يذهب النازح إلى القائممقامية للحصول على الموافقة النهائية. وبمجرد ختم الاستمارة من قبل القائممقامية، تستطيع الأسرة النازحة العودة إلى منطقتها الأصلية. عادةً ما يتم ذكر المواد غير الغذائية والأثاث والمركبات والممتلكات الشخصية الأخرى في استمارة العودة لتجنب أي مشاكل محتملة في الطريق.

- **النازحون في المخيمات**

تسري الاجراءات الموضّحة أعلاه على النازحين داخل المخيمات أيضاً، ولكن يجب على النازحين داخل المخيم مراجعة إدارة المخيم وتقديم طلب الحصول على استمارة مغادرة أيضاً، والحصول على موافقة قوات أمن المخيم على ذلك. أي يجب على النازحين الحصول على كتابَي موافقة للعودة: 1- موافقة أمنية (الموافقة على العودة) من سلطات منطقة الأصل (المختار والاستخبارات وقائممقامية قضاء البعاج) و2- موافقة أمنية (موافقة المغادرة) موقعة من إدارة المخيم وقوات الأمن في المخيم.

- **مكتب الاستخبارات**

يتولّى مكتب الاستخبارات في مركز قضاء البعاج إجراء التدقيق الأمني لسجّل الأسرة لغرض معرفة تاريخها الجنائي أو انتمائها المحتمل للجماعات المتطرفة.

أهم وثيقة مطلوبة أثناء التدقيق الأمني هي الهوية الوطنية (الجنسية) أو البطاقة الموحدة، وهي وثيقة جديدة حلّت محل الجنسية. يجب على جميع أفراد الأسرة تقديم مستمسكاتهم الثبوتية ليتّم تضمينها في العملية. وإذا كان النازحون عائدين من مخيم رسمي، فيجب عليهم أيضاً إثبات موقع نزوحهم الحالي.

[1] تم الحصول على المعلومات الخاصة بهذا التقرير من خلال المقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين من جهات أمنية وسلطات محلية وشركاء وكالات الإغاثة ونازحين وعائدين. هذه المعلومات صالحة اعتباراً من تموز 2020 ويتم تحديثها حسب الحاجة.

[2] يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة بشأن ديناميكيات العودة الصادر في نيسان 2020 أنّ 7.008 نازحاً كانوا في مركز البعّاج.

أمّا إذا كانت الأسرة النازحة خارج مخيم، فيجب عليها الحصول على كتاب تأييد سكّن من المختار في منطقة النزوح. ويمكن للأسرة إكمال عملية الحصول على الموافقة الأمنية خلال يوم واحد، إذا تمكنت من الوصول إلى جميع الجهات الثلاثة المذكورة (المختار والاستخبارات والقائممقامية).

- **ما العمل إذا واجه النازحون مشكلة أمنية؟**

لا تُمنَح الموافقة الأمنية للنازحين في الحالات التالية:

1- الاشتباه في انتماء أحد أفراد الأسرة لجماعات متطرّفة، وعدم تبرؤ الأسرة منه بشكل قانوني.

2- مطابقة اسم الشخص النازح مع اسم شخص منتمي لجماعة متطرّفة ومطلوب من قبل قوات الأمن. وهذه حالة شائعة في الوضع العراقي الحالي.

3- أن يكون النازح مطلوباً لقضايا قانونية أو قضائية أخرى، كالسرقة أو القتل أو التجارة غير المشروعة.

تؤدي الحالتان الأولى والثالثة بشكل أساسي إلى إلقاء القبض على الشخص، في حال مراجعته شخصياً للحصول على الموافقة الأمنية. أمّا إذا كانت المراجعة من قبل شخص آخر من الأسرة، فربّما تحاول القوات الأمنية الذهاب إلى منطقة النزوح واعتقال الشخص المطلوب وإحالته إلى القضاء. أمّا الحالة الثانية فلا تؤدي عادة إلى اعتقال الشخص، لأنّ قوات الأمن قد تعتمد على تفاصيل شخصية أخرى لإثبات هوية الشخص المطلوب، من ذلك على سبيل المثال اتصال قوى الأمن الداخلي بشيوخ العشائر للتحقق من خلفية المعلومات الأمنية لأفراد ينتمون إلى مناطقهم.

- **مسائل أخرى**

تجدر الإشارة إلى مسألتين أخريين بخصوص الموافقة الأمنية لعودة الى قضاء للبعّاج. (1) عادةً ما تحاول العوائل التي يشتبه بانتماء أحد أفرادها لتنظيم داعش، أو لديها مشاكل أمنية أخرى، تجنّب اجراءات الموافقة الأمنية، وتفضل البقاء في منطقة النزوح لحين حلحلة قضاياهم. (2) تواجه الأسرة التي لديها نوايا متعارضة للعودة (بعض أفراد الأسرة يريدون العودة، والبعض الآخر يرفض) مزيداً من التعقيدات الاجتماعية والنفسية، خاصة في الحالات التي يرفض فيها الزوج الانضمام إلى الأسرة العائدة. إذ يمكن أن تؤدي مثل هذه القرارات إلى الطلاق، والتوترات بين الأسرتين (أسرة الزوج وأسرة الزوجة.

عملية العودة

- **المعلومات عن مناطق الأصل**

يعتمد النازحون على علاقاتهم العادية للحصول على معلومات بشأن الظروف في مناطقهم الأصلية، أو على أفراد الأسرة أو الجيران الذين عادوا سابقاً أو أفراد المجتمع الآخرين. وبعد حصولهم على الموافقة الأمنية، يحتفظ النازحون بالحق في العودة إلى مناطق مختلفة من قضاء البعّاج. ويمكن للنازحين الحصول على مزيد من المعلومات حول مناطقهم الأصلية عن طريق طلب المعلومات من قائممقاميةقضاء البعّاج أو من مديريات النواحي التابعة للقضاء. يُذكَر أنّ النازحين مهتمون بمعرفة المزيد عن فرص كسب العيش والخدمات الأساسية والوضع الأمني العام في مناطقهم الأصلية. وقد يتلقى النازحون مزيداً من المعلومات من المخاتير وشيوخ العشائر وقادة المجتمع، إذا استطاعوا التواصل معهم.

- **المواصلات**

يستطيع النازحون العودة إلى قضاء البعّاج باستخدام وسائط النقل الخاصة بهم، في حال توفرّها. وفي حالة العودة الجماعية لعدد كبير من العوائل، قد تساعد وزارة الهجرة والمهجرين في توفير المواصلات. مثال على هذه الحالة في 2020/4/22 عندما وفرّت الوزارة وسائل النقل لأكثر من 70 أسرة عادت إلى قرى مختلفة في قضاء البعّاج.

- **نقاط التفتيش (السيطرات)**

يجب على النازحين المرور بعدّة نقاط تفتيش للوصول إلى قضاء البعّاج، حيث يتم إجراء التدقيق الأمني عبر قاعدة بيانات الحاسبة الالكترونية. وتشمل تلك النقاط ، بوابة الشام (غرب الموصل) وتلّعفر (ثلاث نقاط تفتيش) ومدخل القضاء. وقد تكون هناك نقاط تفتيش إضافية حسب المكان الذي يعتزم النازحون العودة منه وما إذا كانوا سيمرّون من سنجار أم لا. لذلك، قد يستغرق الأمر عدة ساعات قبل وصول النازحين إلى وجهتهم.
وهناك فصائل مختلفة من قوات الأمن تحرس النقاط المؤدية إلى قضاء البعاج، وجميعهم يتبعون إجراءات مماثلة عند التحقق من معلومات النازحين. وعند نقاط التفتيش، يجب على النازحين إبراز هوياتهم الشخصية وكتب الموافقة الأمنية التي حصلوا عليها من المنطقة الأصلية، وكتاب تأييد مختار منطقة النزوح وكتاب مغادرة المخيم (إذا كانوا قادمين من المخيمات).

- **<u>الإناث غير المتزوجات والعوائل التي تعيلها نساء</u>**

يمكن أيضاً للإناث غير المتزوجات والعوائل التي تعيلها إناث، التسجيل لأغراض العودة والمواصلات، ولكن يجب عليهّن إثبات عدم انتماء أو انضمام أزواجهّن أو أفراد عوائلهم الذكور لتنظيم داعش. وفي حال وجود عوائل كان أحد أفرادها منتمياً لداعش، يجب على تلك العوائل التي تعيلها نساء تقديم كتاب تبرئة من محكمة عراقية يثبت تبرؤ العائلة أو الطلاق من أفرادها المنتسبين إلى تنظيم داعش. وإنّ عدم تقديم هذا الكتاب يعني عدم السماح للشخص المعني بالعودة.

بعد العودة

- **<u>التسجيل لدى الحكومة المحلية</u>**

عند العودة، يجب على النازحين تسجيل أنفسهم كعائدين في قائممقامية قضاء البعّاج ومركز الشرطة، يستلمون بعدها بطاقة عودة، وبعد ذلك يراجع العائدون مركز الشرطة لتسليم بطاقة العودة واستمارة العودة التي تم ملؤها سابقاً من قبل القائممقامية والاستخبارات والمختار. وتقوم شرطة البعّاج المحلية بتسجيل العودة ومنطقة العودة.

- **<u>إغلاق ملّف النزوح</u>**

لإغلاق ملف النزوح وفتح ملّف عودة للأسرة النازحة، يجب على العائدين الى قضاء البعاج مراجعة فرع وزارة الهجرة والمُهجّرين في الموصل، باعتباره الجهة المسؤولة عن ملّف العائدين في قضاء البعاج. وليس عليهم متابعة الاجراءات، لكنّ المتابعة ضرورية للعائدين للحصول على مزايا معيّنة، كمنحة العودة مثلاً من وزارة الهجرة والمهجرين ومساعدات أخرى. ويجب تسليم وزارة الهجرة والمُهجّرين جميع مستندات العودة (استمارة العودة الموقعّة وكتاب مغادرة المخيم وما إلى ذلك) الصادرة من السلطات المحلية في قضاء البعّاج وإدارة المخيم، لتسجيل الأسرة العائدة في قاعدة بيانات الوزارة.

- **<u>ظروف العودة</u>**

وفقًا لمؤشّر العودة، فإن غالبية العائدين إلى قضاء البعاج يعيشون في مواقع شديدة الخطورة.[3] وتتمثل الدوافع الرئيسية للخطورة في مركز قضاء البعاج وناحية القحطانية في نقص السلامة والأمن (المخاوف بشأن تجدّد هجمات داعش، والتوترّات العرقية والدينية، وتعدّد الجهات الأمنية) وقضايا التماسك الاجتماعي، ومنع العودة، ونقص الخدمات الأساسية، وخاصة عدم كفاية الوصول إلى المياه. وأفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيون أنّ العديد من النازحين غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب احتلال منازلهم من قبل الجهات المسلحة. كما يعتبر نقص سبل العيش سبباً رئيسياً لتفاقم الوضع المعيشي في ناحية القحطانية، حيث تأثرت الأنشطة الزراعية أكثر من غيرها. كما ذكر مزوّدو المعلومات الرئيسيون أنّ نقص الوثائق القانونية، ووجود مخاوف من الاعتقال، هي عقبات تقف أمام العديد من النازحين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية في قضاء البعّاج.

[3] بيانات مؤشر العودة الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة، الجولة التاسعة، أيار - حزيران 2020.